الأمم المتحدة

E/CN.3/2005/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 December 2004
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة السادسة والثلاثون

١-٤ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية: تعدادات السكان والمساكن

تعدادات السكان والمساكن

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير إلى اللجنة الإحصائية بناء على ما طلبته في دورتها الخامسة والثلاثين[1]. وهو يتضمن مناقشة الأنشطة المنجزة استجابة للإجراءات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين فيما يتعلق بتكوين فريق من الخبراء يتولى تحديد الأولويات في عملية التعداد وإنشاء موقع جيد التنظيم على شبكة الإنترنت يكفل تبادل البيانات والخبرات المتعلقة بالتعدادات ووضع حجر الأساس للبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، بما في ذلك إعداد مشروع قرار في هذا الشأن.

وترد النقاط التي تقتضي من اللجنة اتخاذ إجراءات بشأنها في الفقرة ٣٢.

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفقرة رقم ٢ (ب).

* E/CN.3/2005/1.

040205 020205 04-65031 (A)
0465031

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١	٣
أولا -	وضع البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠	٢-٣١	٣
ثانيا -	أمور معروضة على اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها	٣٢	١١
المرفقات			
الأول -	استنتاجات وتوصيات ندوة الأمم المتحدة بشأن تعدادات السكان والمساكن، نيويورك، ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤		١٢
الثاني -	مشروع قرار عن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠		١٧
الثالث -	استنتاجات وتوصيات اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة لاستعراض القضايا الجوهرية المتصلة بالتخطيط لجولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن		١٩
الرابع -	الأطر المرجعية لفريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠		٢٥

مقدمة

١ - يوجز تقرير الأمين العام هذا ما أنجزته شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة هي واللجان الإقليمية من أنشطة في مجال تعدادات السكان والمساكن، استجابة للمقررات التي اتخذتها اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين تحت بند جدول الأعمال المعنون ''الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية''[(١)]. وعلى وجه التحديد، فقد طلبت اللجنة تنظيم طائفة من الأنشطة بهدف كفالة نجاح جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، ومنها على سبيل المثال تكوين فريق من الخبراء يعهد إليه بتحديد الأولويات في مجال التعداد، وإنشاء موقع إنترنت جيد التنظيم من أجل ضمان تبادل البيانات والخبرات المتعلقة بعمليات التعداد ووضع حجر الأساس للبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، بما في ذلك إعداد مشروع قرار في هذا الصدد.

أولا - وضع البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

٢ - على مدى أكثر من ستة عقود، اضطلعت اللجنة الإحصائية واللجان الإحصائية الإقليمية بدور رئيسي في دعم عملية التعداد الوطني. فقد وضعت اللجنة الإحصائية البرنامجين العالميين لتعداد السكان لعامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ثم بعد ذلك البرامج العالمية لتعداد السكان والمساكن للأعوام ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وعقب مبادرات اللجنة الإحصائية هذه، شهد عام ١٩٩٤ انطلاق البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٠٠، وذلك في إطار دعم عمليات التعداد على النطاق العالمي. ونتيجة لآخر الإجراءات التي اتخذتها اللجنة في هذا الشأن، أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا يدعم البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٠٠ (القرار ١٩٩٥/٧).

٣ - وقد اضطلعت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، في إطار الولايات المختلفة للبرامج العالمية للفترة ١٩٥٠-٢٠٠٠، بوصفها أمانة اللجنة الإحصائية، بدور أساسي في تنسيق البرامج العالمية وتحضير المبادئ والتوصيات وتحديد المعايير والطرائق ونشر نتائج التعداد من خلال نظام قاعدة بيانات الحولية الديمغرافية للأمم المتحدة وكذا تقديم العون التقني لعمليات التعداد، وكل ذلك بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

٤ - وتساهم منظمات التمويل الدولية، من قبيل صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمات دولية أخرى من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، في دعم إجراء التعدادات من خلال إتاحة الأموال والقروض والمساعدة التقنية. وقد كان لما قدموه من مساعدة كبير الأثر في نجاح ''البرامج العالمية''.

٥ - وكجزء من البرنامج العالمي، أعدت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة معايير وطرائق التعداد. وتتضمن أحدث نسخة من المنشور ''مبادئ وتوصيات بشأن تعدادات السكان والمساكن''[٢] تعاريف ومفاهيم متفق عليها وإجراءات موحدة تتعلق بإجراء التعداد. كما أُعدت سلسلة من الكتيبات ستكون بحاجة إلى الاستكمال على أساس الخبرات المحصَّلة على مدى العقد السابق (تلقت اللجنة الإحصائية قائمة بكتيبات التعداد المتوافرة حاليا باعتبارها وثيقة معلومات أساسية).

٦ - وساهمت اللجان الإقليمية مساهمة نشطة في هذه العملية، بمشاركة الدول الأعضاء، وذلك من أجل كفالة مراعاة البعد الإقليمي. وتولت اللجنة الاقتصادية لأوروبا على وجه الخصوص، في العقود الخمسة الماضية، تحضير صيغة إقليمية لتوصيات للتعداد تتلاءم من الناحية التقليدية مع ظروف واحتياجات البلدان المتقدمة إحصائيا. وقد حظيت صيغة عام ٢٠٠٠ لتوصيات[٣] التعداد التي أعدتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتأييد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المعقود في عام ١٩٩٧، واستُعملت على نطاق واسع في جولة عام ٢٠٠٠ للتعدادات بوصفها مرجعا من جانب العديد من البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومناطق أخرى.

٧ - وتعكف شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة على وضع البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، المقرر تنفيذه في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤. ويتمثل الهدف المتوخى من ''البرنامج العالمي'' في التوصل إلى اتفاق بين جميع البلدان والمناطق على مجموعة من المبادئ والتوصيات الدولية المقبولة لتنظيم عمليات التعداد؛ ثم إجراء تعداد في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤؛ ونشر نتائج التعداد في حينها. وحتى يتكلل ''البرنامج العالمي'' بالنجاح لا بد له من الحصول على دعم قوي من الدول الأعضاء في إطار شراكة عمل مع الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية وباقي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. ولهذا السبب، تنظر اللجنة الإحصائية حاليا في مشروع قرار يدعم البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ ويشمل سنوات التعداد من ٢٠٠٥-٢٠١٤.

٨ - وتسهيلا لتنفيذ البرنامج العالمي، سيُنشأ صندوق استئماني لتعدادات السكان والمساكن تقوم على تنسيقه شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. وسيستفاد من الصندوق

الاستئماني هذا في اختصار المسافات بين المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال تبادل الموارد والدعم فيما بينها، وذلك من خلال إتاحة التمويل اللازم لتغطية تكاليف السفر والتشاور والزمالات والعمل الاستشاري، وكذا إجراء البحوث ووضع المعايير والطرائق اللازمة لكفالة نجاح تنفيذ ''البرنامج العالمي''. وأحاطت باقتراح إنشاء الصندوق الاستئماني بل وقدمت له الدعم ''المائدةُ المستديرة الدولية المعنية بإدارة نتائج التنمية'' التي عقدت حديثا كجزء من خطة عمل مراكش[٤].

٩ - وسيتضمن ''البرنامج العالمي'' بعدا إقليميا يكفله التنسيق مع الأنشطة التي تنظمها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في مجال تعدادات السكان والمساكن. وسيشمل ''البرنامج العالمي'' بصفة خاصة الأنشطة التي تضطلع بها حاليا اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بمشاركة الدول الأعضاء، وذلك من أجل وضع تنقيح عام ٢٠١٠ لتوصيات تعدادات السكان والمساكن في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبالتزامن مع ذلك، شرعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنظيم سلسلة من الاجتماعات لتحديد الأولويات الإقليمية في مجال تعدادات السكان والمساكن. أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فقد نظمت الاجتماع الأول الذي سلط الضوء على الجوانب الإقليمية لتعدادات السكان والمساكن.

١٠ - ونظرت اللجنة الإحصائية أثناء مداولاتها في ثلاثة أنشطة إحصائية عامة باعتبارها مترابطة فيما بينها وأساسية لدراسة السكان والمساكن، وهي كالتالي (أ) أنشطة تتعلق بتعدادات السكان والمساكن؛ و (ب) الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية؛ و (ج) السجلات الإدارية.

١١ - ومن باب الكفاءة والفعالية في آن واحد إدماج الاحتياجات الأساسية للدراسة الاستقصائية الوطنية لأي بلد في التخطيط لعملية التعداد. فالدراسات الاستقصائية والتعدادات مترابطة فيما بينها على الصعيدين الوطني والدولي باعتبارها تحتاج إلى تعاريف ومفاهيم وتصنيفات وبرامج جدولة مشتركة حتى تستجيب معا استجابة كاملة لاحتياجات البرامج والسياسات من أجل التوصل إلى معلومات موحدة قابلة للمقارنة.

١٢ - وثمة وفرة في النهج الجديدة الأكثر تعقدا لتنفيذ التعدادات والتخطيط للدراسات الاستقصائية. ففي عدد من البلدان، يجري استبدال استمارات التعداد الطويلة بدراسات استقصائية تجرى على نحو منفصل لكن بالارتباط مع التعداد، في الفترة الفاصلة بين التعدادات. وفي حالات أخرى، أقيمت روابط بين الدراسات الاستقصائية ومجموعات مختلفة من السجلات الإدارية الوطنية من أجل الحصول على بيانات سبق تجميعها في أحد

التعدادات السكانية. وفي جميع الأحوال، فلتحقيق الربط بين المعلومات المستقاة من هذه المجموعات المركبة من البيانات ينبغي تنفيذ قاعدة مشتركة من المفاهيم والتعاريف وخطط الجدولة.

١٣ - وتبحث شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة حاليا في سبل التوفيق بين الإحصاءات المستمدة من هذه الأنواع الأساسية الثلاثة في الأنشطة. ومن خلال هذا البحث، ستسعى إلى التوصل إلى اتفاق بين إحصائيي التعدادات والدراسات الاستقصائية المنتمين لمختلف المكاتب الإحصائية الوطنية والدولية بشأن اعتماد معايير وطرائق مشتركة. وقد شُكل فريق من الخبراء الدوليين من أجل التركيز على المسائل الجوهرية المرتبطة بالتخطيط لجولة العقد المقبلة لتعدادات السكان والمساكن (٢٠٠٥-٢٠١٤)[٥]. وسيعمل هذا الفريق بوجه خاص على وضع استراتيجية لتقييم نهج بديلة لعمليات التعداد من قبيل الدراسات الاستقصائية المجتمعية؛ وسجلات السكان؛ والتعدادات المتجددة من أجل كفالة فعاليتها وكفاءتها في ظل الظروف الوطنية المتباينة.

١٤ - وتضطلع الدول الأعضاء بدور حاسم في تحديد المعايير، وجمع البيانات ونشرها، وفي تقديم الخدمات الاستشارية التقنية. وتقف شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة على أهبة الاستعداد من أجل الاضطلاع بمهام الأمانة لهذه المبادرة التي تعتمد على المشاركة النشطة للدول الأعضاء، تحت رعاية اللجنة الإحصائية.

١٥ - ويدعو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى المشاركة في ''البرنامج العالمي'' ودعم إجراء التعدادات في مختلف أنحاء العالم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إتاحة الخبرات والمعلومات وغيرها من الموارد اللازمة وتبادلها. ولا بد أن تأتي مشاركة الدول الأعضاء في ''البرنامج العالمي'' ودعمها له في مرحلة مبكرة من العقد المقبل، وذلك بالنظر إلى عدد الطلبات الواردة من البلدان التماسا للمشورة الفورية بشأن تصاميم بديلة للتعداد يمكن تجربتها لأغراض تحقيق مزيد من الفعالية والكفاءة في تجميع المعلومات المتعلقة بالسكان والمساكن، وكذا خفض التكاليف واختصار الوقت بين جمع البيانات ونشرها.

١٦ - ومن الأهمية بمكان أن يجري بين البلدان تبادل منسق للخبرات التقنية والبحوث العلمية في مرحلة مبكرة من العقد القادم، وذلك لإتاحة الخدمات التقنية المناسبة للبلدان أثناء تنفيذها واستعمالها للمعايير والطرائق المتفق عليها حديثا والتي وافقت عليها كل من اللجنة الإحصائية ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين.

١٧ - ونظرا أيضا لضرورة الاستجابة لاحتياجات البلدان التي تجتاز ظروفا عصيبة والتي أخفقت في إجراء تعداداتها في العقد الماضي أو أجرتها لكنها لم تستكمل جدولة ونشر

البيانات المستقاة منها، سيركز أحد العناصر الفرعية للبرنامج العالمي الأوسع والشراكة العملية على هذه المسألة بالتحديد. وفي هذا الصدد، يمكن أن تضطلع اللجان الإقليمية بدور هام كأن تقوم مثلا بدعم مبادرات خاصة على الصعيد دون الإقليمي أو الوطني.

١٨ - ولا بد من إنجاز خطة عمل منسقة تحت رعاية اللجنة الإحصائية. وستتولى شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، بوصفها مكلفة بمهام أمانة اللجنة، وبالتعاون مع اللجان الإقليمية، تنسيق أنشطة الدول الأعضاء بما يفضي إلى مزيد من تبادل الأفكار والمعدات والمشورة والدعم التقني والخبرة المهنية وغير ذلك من الموارد اللازمة لإتمام التعدادات الوطنية للسكان والمساكن. ومن شأن تنسيق الأنشطة أن يؤدي إلى تعزيز تبادل الخبرات في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ والعمل، على فترات قصيرة، على تبادل المهنيين من مختصين في أخذ العينات ومختصين في المعلومات الجغرافية ومختصين في استعمال البيانات الإدارية في مجال الإحصاءات وغيرهم من الخبراء الذين تحتاجهم الدول الأعضاء لحل المشاكل الفورية التي تواجهها في عملية التخطيط للتعدادات وإجرائها؛ وتعزيز تبادل البرامج التدريبية والمواد التدريبية بغرض تحسين المفاهيم والتعاريف والاستبيانات والتصنيفات وممارسات الترميز وما شابه ذلك. كما يمكن أن يفضي كل ذلك إلى تبادل معلومات التعداد واستعراضات البيانات وتبادلها من خلال برنامج عمل منسق. ومن خلال العمل في إطار الشراكة، سيكون بوسع الدول الأعضاء أن تقدم وتتلقى في نفس الوقت خبرات ومعلومات علمية وتقنية وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن سبل تعزيز مواءمة نتائج التعداد والاستفادة منها.

١٩ - وعلى الصعيد العالمي، اتخذت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة في الفترة المشمولة بالتقرير خطوتين رئيسيتين فيما يتعلق بالبرنامج العالمي ٢٠١٠. فقد نظمت الشعبة ندوة الأمم المتحدة المعنية بتعدادات السكان والمساكن واجتماع فريق الخبراء المعني باستعراض القضايا الجوهرية المتصلة بالتخطيط لجولة ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن.

٢٠ - وقد نُظمت ندوة الأمم المتحدة المعنية بالسكان والمساكن في نيويورك يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ [٦]. وكانت مناسبة جرى خلالها التعريف بطائفة من الأنشطة ذات الصلة بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠؛ وتعيين مسائل ومجالات محددة تستدعي اتخاذ مزيد من الإجراءات بناءً على التجارب والدروس المستخلصة من عقد تعداد ٢٠٠٠ (انظر المرفق الأول)؛ ووضع الأولويات لفريق الخبراء المعني باستعراض القضايا الجوهرية المتصلة بالتخطيط لجولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن؛ وتقديم إسهامات من أجل إعداد مشروع قرار يعرض على اللجنة الإحصائية للنظر فيه ويتعلق بوضع البرنامج العالمي لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق الثاني).

٢١ - أما اجتماع فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني باستعراض المسائل الجوهرية المتصلة بالتخطيط لجولة ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن، فقد عقد في نيويورك من ١٥ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤[٧]. وقد أعد الفريق مجموعة من التوصيات والاستنتاجات (انظر المرفق الثالث) فيما يتعلق بالجوانب التقنية والعلمية للمسائل والمواضيع الناشئة من قبيل التصاميم البديلة للتعدادات والمجموعات الأساسية للبيانات الوطنية واستكمال منشور ''مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن'' وتنقيحه. كما وضع الإطار المرجعي الذي يحدد دور فريق الخبراء فيما يتعلق بالبرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق الرابع).

٢٢ - وتأكيدا لضرورة نجاح الجولة المقبلة من عملية التعداد، فإن الندوة وفريق الخبراء يدعوان اللجنة الإحصائية إلى أن تعرض على المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بشأن البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، بغرض اعتماده. ويدعو القرار جميع الدول الأعضاء إلى أن تعمل، ضمن أمور أخرى، على تنظيم تعدادات السكان والمساكن مرة واحدة على الأقل في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤.

٢٣ - وعلاوة على ذلك، اضطلعت شعبة الإحصاءات هي واللجان الإقليمية بتنظيم مجموعة من الأنشطة استجابة للمقررات التي اتخذتها اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين. وبصفة خاصة، أنشأت شعبة الإحصاءات، في إطار برنامج نشر ''الحولية الديمغرافية للأمم المتحدة''، موقعا جيد التنظيم على شبكة الإنترنت من أجل كفالة فعالية تبادل بيانات التعدادات ومعلوماتها، كما أتاحت إمكانية التحميل المجاني[٨] عبر الإنترنت للتقديرات السكانية الوطنية والإحصاءات الحيوية. والهدف من إنشاء هذا الموقع على شبكة الإنترنت هو إتاحة أرضية لنشر البيانات الاجتماعية والديمغرافية المتوافرة لدى شعبة الإحصاءات، وكذا الربط بين العمل الذي تقوم به مختلف مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ضمن الأبنية المحددة للإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية. ويعرض الموقع معلومات عن أربعة مصادر رئيسية للنشاط هي: الشواغل الديمغرافية والاجتماعية؛ ومصادر البيانات؛ والمعايير والطرائق؛ والنواتج الإحصائية وقواعد البيانات.

٢٤ - وتعمل شعبة الإحصاءات على زيادة استعمال نظام ''الحولية الديمغرافية'' للأمم المتحدة في تبليغ البيانات الديمغرافية والاجتماعية وكفالة تبادل بيانات التعدادات على الصعيد الدولي، بما في ذلك استعمالها في التحضير للمنشور المعنون ''نساء العالم ٢٠٠٥: التقدم المحرز في مجال الإحصاءات''.

٢٥ - ونظمت شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، بالتعاون مع دائرة الإحصاء الغانية، حلقة عمل للأمم المتحدة بشأن تحسين الإحصاءات المتعلقة بالخصوبة والوفيات والإعاقة بأفريقيا في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في أكرا. واستعرضت حلقة العمل إجراءات الحصول على الإحصاءات أعلاه بتعظيم استخدام مصادر البيانات المتعددة، مع التركيز بوجه خاص على التعدادات والاستراتيجيات المقترحة لتحسين التسجيل المدني في المنطقة.

٢٦ - والأنشطة التي اضطلعت بها اللجان الإقليمية خلال فترة التقرير موجزة أدناه. وتقدم التقارير المتاحة بوصفها وثائق معلومات أساسية إلى اللجنة الإحصائية.

٢٧ - وأبلغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنها لا تقوم حاليا بأنشطة لها صلة مباشرة بتعدادات السكان والمساكن.

٢٨ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا سوية مع المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية من أجل إعداد مجموعة جديدة من ''التوصيات المتعلقة بتعدادات ٢٠١٠ للسكان والمساكن في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا'' يتم استكمالها سنة ٢٠٠٦. وقد حُدد فريق لتوجيه مجالات مختارة من توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا تحتاج إلى مراجعة، واقترح إضافة جزء موسع جديد بشأن منهجية التعداد وتكنولوجيته. وقد جرت مناقشة أولية لهيكل توصيات التعدادات المحينة وأهم توجيهاتها أثناء دورتي عمل مشتركتين بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية بشأن تعدادات السكان والمساكن، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بجنيف. وبناء على نتائج تلك المناقشات، يتوقع إعداد مسودة أولية للتوصيات الجديدة في غضون عام ٢٠٠٥ وإجراء مزيد من المناقشات بشأنها أثناء اجتماع آخر بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

٢٩ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقة دراسية بشأن الدروس المستفادة من جولة عام ٢٠٠٠ لتعدادات السكان والمساكن في أمريكا اللاتينية، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في سنتياغو بشيلي. وقد تدارس أزيد من ٥٠ مهنيا من ١٦ بلدا المسائل المتعلقة بالتعداد بما فيها تنظيم التعداد، ومدى شموليته، ورسم الخرائط، والتدريب، وأخذ العينات، والتكنولوجيات الجديدة، وتجهيز البيانات، وخصائص المساكن والأسر المعيشية والأشخاص. وستنشر نتائج هذه الحلقة الدراسية وأيضا دراسة استقصائية أواخر عام ٢٠٠٤. ومن أهم المسائل التي تطرقت لها الحلقة الدراسية ما يلي: صعوبات تمويل عمليات التعداد، والحاجة إلى بيانات أكثر تواترا على المستوى المحلي وإلى بيانات عالية الجودة. وقد ساعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بلدان البحر الكاريبي خصوصا على تجهيز بيانات التعداد وقدمت الدعم التقني لجميع البلدان التي أبلغت عن نتائج تعدادات في تلك الفترة. كما جرى الترويج لوضع دراسات معمقة وإعداد دراسات خاصة عن مجموعات السكان الضعفاء، بمن فيهم الشعوب الأصلية والفئات العرقية. وفي إطار مشروع ممول من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعما تقنيا للبلدان لتعزيز الوصول لقواعد بيانات التعدادات واستخدامها. ويسمح العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حاليا بمعالجة البيانات بالاتصال المباشر عبر الإنترنت. كما قُدمت المساعدة التقنية أيضا لبيرو وكولومبيا ونيكاراغوا وهي بلدان تعتزم إجراء تعدادات خلال سنة ٢٠٠٥.

٣٠ - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا لفريق خبراء بشأن تعدادات السكان والمساكن يومي ٩ و ١٠ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٤ في بانكوك. وكان الهدف من الاجتماع مساعدة الأمانة على إعداد برنامج إقليمي لجولة ٢٠١٠ للتعدادات. ونظرا لأهمية التعداد في مجال تجميع المعلومات عن الإعاقة في العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ركزت حلقتا عمل عقدتا سنة ٢٠٠٤ على تحسين التدابير المستخدمة في تجميع الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة من خلال عمليات التعداد. ويمثل أيضا تعداد ٢٠١٠ بالنسبة للعديد من البلدان ذات نظم التسجيل الحيوية الناقصة فرصة فريدة لتجميع معلومات أفضل عن وفيات البالغين والوفيات النفاسية. وقد أدمج المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي يعد الذراع التعليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مواضيع متنوعة في برنامجه التدريبي السنوي تتعلق بالتعدادات من وجهتي نظر الإحصائيين ومجهزي البيانات.

٣١ - وتعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا) مع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة في مشروع إقليمي لتعزيز القدرات الإحصائية للمكاتب الإحصائية الوطنية في مجال إدارة التعدادات وتنظيمها. وجرى تنظيم حلقة عمل إقليمية لتبادل الخبرات الوطنية في إدارة التعدادات بصنعاء في اليمن، في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣. ونظمت الأسكوا أيضا حلقة عمل وطنية للعراق بشأن ''أسئلة الخصائص الاقتصادية في استقصاءات الأسر المعيشية'' في آب/أغسطس ٢٠٠٤ بعمان. كما قدمت الأسكوا خبرات تقنية وإرشادات إلى اليمن والجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالأسئلة الخاصة بالنشاط الاقتصادي والإعاقة التي أدرجت في استقصاءات تعدادات السكان لسنة ٢٠٠٤. كما اشتركت الأسكوا مع مكتب العمل الدولي في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن ''الخصائص الاقتصادية لتعدادات السكان في الدول العربية'' (القاهرة، كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٣)، تم خلالها إعداد نموذج استبيان عن النشاط الاقتصادي لاستخدامه في تعدادات السكان.

ثانيا – أمور معروضة على اللجنة لاتخاذ إجراءات بشأنها

٣٢ – قد تود اللجنة أن:

(أ) تستعرض وتقر استنتاجات وتوصيات الندوة واجتماع فريق الخبراء (انظر المرفقين الأول والثالث)؛

(ب) تدرس وتعتمد مشروع القرار المتعلق بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ (انظر المرفق الثاني)؛

(ج) تستعرض وتعتمد اختصاصات فريق الخبراء، آخذة في الحسبان الإجراءات والتوقيتات المقترحة لإنجاز النواتج المنصوص عليها (انظر المرفق الرابع).

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفرع باء، الفقرة ٢.

(٢) الورقات الإحصائية، العدد 67/Rev.1 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XVII.8).

(٣) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، توصيات لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٠٠ في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المعايير والدراسات الإحصائية، العدد ٤٩ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.98.II.E.5)، ويمكن الاطلاع على المادة في الموقع http://www.unece.org/stats/documents/2000.00.census.htm.

(٤) انظر وثيقة المعلومات الأساسية للجنة الإحصائية، الدورة الخامسة والثلاثون، ٢-٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، تحت البند ٦ من جدول الأعمال المعنون ''نحو بيانات أفضل للحصول على نتائج أفضل: خطة عمل لتحسين الإحصاءات التنموية''، الإجراء ٢، الفقرات ٢٤-٢٧، وهي ورقة عمل مقدمة إلى المائدة المستديرة الدولية الثانية المعنية بإدارة نتائج التنمية، المعقودة في مراكش بالمغرب يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ برعاية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (مصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي) بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤ (E/2004/24 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفرع باء، الفقرة ٢ (أ).

(٦) انظر الوثيقة ESA/STAT/AC.97/L.4 المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ للاطلاع على التقرير النهائي للندوة.

(٧) انظر الوثيقة ESA/STAT/AC.98/L.4 المؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ للاطلاع على التقرير النهائي للاجتماع (دون تحرير).

(٨) عنوان الإنترنت هو: http://unstats.un.org/unsd/demographic/default.htm.

المرفق الأول

استنتاجات وتوصيات ندوة الأمم المتحدة بشأن تعدادات السكان والمساكن، نيويورك، ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

١ - في ضوء التحضير للبرنامج العالمي لعام ٢٠١٠ وللجولة المقبلة من تعدادات السكان والمساكن، تتطلب الأسئلة الواردة أدناه مداولات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ويتوقع أن تبلور الإجابات والاستنتاجات النهج المتوخاة لجميع أوجه عمليات التعداد:

(أ) ما هو التعداد؟ استعرضت الندوة تعريف التعداد كما ورد في الصيغة الحالية لـ ''المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن'' وفي ضوء الخبرات المستقاة من جولة العقد السابق. وينبني التعريف الحالي الموصى به دوليا على أربعة معايير هي: الحصر الفردي، والشمولية على نطاق الإقليم المحدد، والتزامن، والدورية المعلومة. وفي وقت لا يزال معظم البلدان يجرى التعدادات التقليدية وبعضها يستخدم السجلات الوطنية، تبرز للوجود أنماط جديدة مثل التعدادات التراكمية التي لا تتوافر لها بالضرورة كل هذه الخصائص. وأوصت الندوة بإعادة النظر في المعالم الرئيسية لعملية التعداد لتقرير ما إذا كان من اللازم مراجعة التعريف أم لا، وإلى أي حد يتم ذلك لو لزم الأمر؛

(ب) ما هي مجموعة النواتج الأساسية الضرورية للتخطيط الاجتماعي والاقتصادي؟ تدارست الندوة أهمية التخطيط القائم على النواتج بالنسبة للتعدادات والنظام الإحصائي إجمالا. واعتبر وجود مجموعة بيانات وطنية أساسية وسيلة للحصول على النواتج الضرورية لأغراض التخطيط، وتحسين المقارنة الوطنية والدولية للبيانات، وتسهيل تكامل النظم الإحصائية الوطنية. واستنتجت الندوة أن تخطيط النواتج أمر جوهري، وأن توفّر مجموعة بيانات وطنية أساسية معقولة في هذا السياق تكون قائمة على نواتج محددة سيكون بمثابة أداة مفيدة لتخطيط التعدادات. وأوصت الندوة بأن يوفر فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ الإرشاد من أجل تحديد بنود/مواضيع لمجموعة بيانات وطنية أساسية في نفس الوقت الذي ينظر فيه إلى مدى تضمّن الحولية الديمغرافية للأمم المتحدة لهذه المجموعة؛

(ج) ما الذي ينبغي أن يشمله التعداد وكيف يتقرر المحتوى؟ أدت الظروف والقضايا الاجتماعية المتغيرة إلى بروز عدد من المواضيع الجديدة والمتطورة يجرى النظر فيها لإدماجها و/أو تنقيحها ضمن التعدادات الوطنية في جولة التعداد القادمة لعام ٢٠١٠. ويتعلق بعض المواضيع الرئيسية قيد النظر بمحل الإقامة الاعتيادية، والأسر، والهجرة الدولية، والشيخوخة، والوفيات النفاسية، وأحوال الإنسان، والقائمة تطول. وعبرت الندوة في ذات

الوقت عن قلقها إزاء إثقال استبيان التعداد بمواضيع متنوعة وإزاء قلة استغلال بيانات التعداد المجمعة في الجولة الراهنة. وأوصت الندوة بأن تتضمن المبادئ والتوصيات المحينة لتعدادات السكان والمساكن قائمة شاملة لمواضيع التعداد المطورة وتوفير مجموعة من المعايير الواضحة التي لا لبس فيها ترشد هيئات التعداد الوطنية في تحديد المواضيع التي تنطبق على ظروفها الوطنية؛

(د) ''ما مدى قابلية تطبيق النهج البديلة للتعدادات؟'' لئن سلّمت الندوة بأننا قد نكون في بداية ''ثورة تعدادات''، فإنها لاحظت أن تصميمات ونهج التعداد البديلة، بما فيها مزيج من المصادر الإدارية واستقصاءات الأسر المعيشية والصور المرسلة من السواتل واستخدام الإنترنت، لا تزال ميادين بكرا في عمومها، وأقرت بالحاجة إلى تحديد مزايا هذه النهج ونواقصها. وناقشت الندوة نقاشا مستفيضا ما يمكن أن تنطوي عليه النهج البديلة من عيوب ومنافع، ولاحظت أن النهج القائمة على سجلات السكان ليست دائما ذات جدوى، نظرا لمسائل بينها تكلفة إعداد تلك السجلات والمحافظة عليها. كما لاحظت الندوة أن الطريقة التقليدية للحصر التعدادي لا تزال في ظل العديد من الظروف خيارا موثوقا لا غنى عنه. ولذلك، أوصت الندوة بأن يحدد فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ الشروط المسبقة والمتطلبات اللازمة لاعتماد تصميم تعداد بديل، أخذا في الحسبان تجارب البلدان التي تطبق مثل هذه التصميمات من حيث جودة الإحصاءات المحصلة ونطاق تغطيتها وتكاليفها وملاءمة نتائج التعداد من حيث التوقيت؛

(هـ) كيف يمكن إدماج التعدادات على أفضل وجه في النظام الإحصائي الوطني؟ لاحظت الندوة أنه يمكن حصول خلل في التكامل بين مختلف العمليات الإحصائية على المستوى الوطني، وأوصت بإجراء استعراض لتكامل النظم الإحصائية من خلال إطارات مشتركة لتعدادات السكان والمساكن والزراعة والمؤسسات، عند الاقتضاء، إضافة إلى استقصاءات الأسر المعيشية و الاستقصاءات والمصادر الإدارية الأخرى. كما أوصت بتحديد دور التعدادات بوصفها جزءا من نظام إحصائي وطني متكامل كليا؛

(و) كيف يمكن تحسين استغلال بيانات التعدادات؟ كشفت الندوة عن العديد من التحديات في مجال استغلال البيانات. أولها توعية المستعملين وعموم الجمهور وأصحاب المصالح الرئيسيين. وثانيها زيادة إتاحة إمكانية الوصول للبيانات بطرق منها توفيرها بالمجان، بما في ذلك إتاحة الوصول إليها عبر الإنترنت. أما التحدي الثالث وهو تحد جسيم فيتمثل في تحسين النشر من خلال تفصيل النتائج على مقاسات لتلبية مختلف الاحتياجات، بما في ذلك

مثلا استخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية لنشر البيانات على نطاق واسع وتخطيط مخرجات التعداد بالتشاور مع أصحاب المصالح والمستعملين. وإلى جانب هذا، أوصت الندوة بأن يعد فريق الخبراء مبادئ توجيهية خاصة بالنشر والعلاقات العامة وربما وضع مطويات تشجع قيام حوار عام وتوعية المستعملين بنوع البيانات المتاحة وكيفية استفادتهم من استغلالها؛

(ز) كيف يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تقدم أفضل دعم لعمليات التعداد؟ بحثت الندوة طائفة التكنولوجيات الجديدة الواسعة التي يجري استخدامها في عمليات التعداد، بما فيها تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع، وأجهزة الحصر اليدوية؛ والمسح الضوئي لاستمارات التعداد؛ ونظام المعلومات الجغرافية والخرائط المواضيعية للتوزيع، والقائمة تطول. وجرى توضيح حقيقة مفادها أن التكنولوجيات الجديدة ليست دائما أكثر كفاءة من الطرائق التقليدية. فقد ثبت أن تبادل التجارب والمهارات والمعدات بين الهيئات الوطنية المعنية بالإحصاء/التعداد كان فعالا بالنسبة لبعض البلدان. واستنتجت الندوة أنه قد يكون من المفيد دراسة الشروط التي بموجبها يمكن فعلا اعتماد تكنولوجيات بعينها، وإلى أي مدى ينبغي للمبادئ والتوصيات المحينة أن تعالج مسألة التكنولوجيات الجديدة. وأوصت الندوة بأن يعطي برنامج عمل فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ الأولوية لمعالجة استخدام التكنولوجيات الجديدة؛

(ح) ماذا عن البلدان التي تعيش في ظل ظروف صعبة استثنائية؟ ناقشت الندوة حالة الإحصاءات الرسمية في بلدان محدودة القدرات الإحصائية والتجارب في عمليات التعدادات، أو خارجة من شقاق سياسي أو تواجه فقرا مدقعا. وكشفت الندوة عن الحاجة إلى تقييم أنجع السبل لدعم البلدان التي تمر بمثل هذه الظروف العصيبة، لا سيما تلك التي من بينها لم تجر تعدادا لأزيد من عشر سنوات خلت. وهكذا، أكدت الندوة أن حصر التعداد ومعالجة البيانات ونشرها في بلدان تمر بظروف صعبة يتطلب إعدادا أكثر تفصيلا وأولوية في البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠؛

(ط) ما هي الاعتبارات التي ينبغي الأخذ بها لدى الاستعانة بمصادر خارجية لأداء عملية تعداد كلها أو بعضها؟ حددت الندوة توجها متزايدا لدى البلدان نحو الاستعانة بمصادر خاصة لأداء جزء من عمليات التعداد التي تقوم بها. وتطرح هذه الممارسة تحديا للمكاتب الإحصائية لجملة أسباب، بينها على سبيل المثال كون اهتمامات الموردين الذين يقدمون الخدمات لا تنسجم دائما مع اهتمامات المكتب الإحصائي أو الحكومة؛ والحاجة إلى ضمان الخصوصية والسرية ودقة البيانات والاحتفاظ بثقة العموم في أثناء الاستعانة بمصادر

خارجية لأداء أنشطة التعداد؛ والمشاكل المرتبطة بإعداد العقود والترتيبات القانونية. وأوصت الندوة بأن يعمل فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ على جعل استعراض المسائل المتعلقة بأداء عمليات التعداد أولوية من أولويات عمله. وأوصت أيضا بأن يبحث فريق الخبراء إمكانية إتاحة الفرص للبلدان من أجل تبادل الخبرات في مجال إعداد الإطارات القانونية والاختصاصات المتعلقة بالعقود المنظمة للاستعانة بمصادر خارجية لأداء أنشطة التعداد؛

(ي) ما هي التنقيحات أوالتحيينات الضرورية لـ ''مبادئ وتوصيات تعدادات السكان والمساكن''؟ نظرت الندوة في انعكاسات مداولاتها في شأن المواضيع المذكورة أعلاه على ''المبادئ والتوصيات'' واستنتجت أنه ينبغي استعراض المنشور وتحيينه وتنقيحه عند الضرورة ليعكس تجارب عقد التعدادات لعام ٢٠٠٠ التي تهتم تحديدا بالأولويات المبينة أعلاه. واستنتجت الندوة أيضا ضرورة تعميم ''المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية''ضمن المبادئ والتوصيات المنقحة لتعدادات السكان والمساكن.

٢ - وتطرقت الندوة للأدوار والإجراءات التي تضطلع بها هيئات الإحصاء/التعداد الوطنية، واللجنة الإحصائية، وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، واللجان الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية الأخرى دعما للبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠. وأوصت الندوة في هذا السياق بأن تعمد اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والثلاثين في آذار/مارس ٢٠٠٥ إلى إيصاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد قرار بشأن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ يعمل على ما يلي:

(أ) تقديم الدعم للبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ من خلال عدد من الأنشطة هدفها كفالة أن تجري الدول الأعضاء تعدادا للسكان والمساكن مرة واحدة على الأقل في غضون الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤؛

(ب) حث الدول الأعضاء على إجراء تعداد للسكان والمساكن ونشر نتائج التعداد كمصدر معلومات أساسي لأعمال التخطيط والتنمية على صعيد المنطقة الصغيرة والأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛ وإتاحة نتائج التعداد لأصحاب المصالح الوطنيين وللأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية المعنية الأخرى من أجل المساعدة في الدراسات المتعلقة بالسكان والبيئة ومسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبرامجها؛

(ج) تأكيد أهمية البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ لأغراض التخطيط الاجتماعي الاقتصادي وطلب مزيد من الدعم لهذا البرنامج؛

(د) دعوة الأمين العام إلى تنفيذ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠.

٣ - نظرت الندوة في الوثيقة المعنونة ''البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠: مقترح من أجل المشاركة الفعالة للدول الأعضاء'' (ESA/STAT/AC.97/2) وعبرت عن الدعم القوي الذي لا لبس فيه لفكرة المشاركة الفعالة للدول الأعضاء وإنشاء صندوق استئماني دعما للبرنامج العالمي تتولى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة تنسيق أعماله. و تعني المشاركة الفعالة، على سبيل المثال لا الحصر، تبيان الخبرة التقنية وغيرها من الموارد المراد تبادلها بين الدول الأعضاء في إجراء تعداداتها مما قد يعني مثلا تبادل الخبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وتبادل المهنيين لفترات قصيرة؛ وتقاسم برامج التدريب؛ وتبادل معلومات التعدادات، وتبادل البيانات عبر برنامج منسق لأنشطة الشراكات. كما تشمل المشاركة الفعالة تبرع الدول الأعضاء وسائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بأموال لصالح الصندوق الاستئماني لتعدادات السكان والمساكن.

٤ - وسيستخدم الصندوق الاستئماني لردم الفجوات بين المكاتب الإحصائية الوطنية في تبادلها للموارد والدعم من خلال توفير الأموال اللازمة للسفر والتشاور والزمالات والعمل الاستشاري، إضافة إلى معايير البحث والتطوير والأساليب الضرورية للتنفيذ الناجح للبرنامج العالمي. ولئن كان الصندوق الاستئماني يعبئ موارد قليلة نسبيا، فإنه سيكون بمثابة حفاز للأعضاء فيما يتعلق بتقديم المساعدة والدعم لبعضهم البعض وتبادل الخبرات الوطنية. وسيكون الصندوق مصدرا فعالا لتسهيل تقديم المساعدة التقنية، مع التسليم بأن غاية الصندوق الاستئماني ليست أن يكون المصدر الرئيسي لتمويل عمليات التعداد الوطني. وأقرت الندوة أيضا بأن من شأن الصندوق الاستئماني تعزيز قدرة شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة كقناة لتبادل المعلومات والخبرات ذات الأهمية وكمستودع رئيسي للمواد والخبرات الداعمة.

٥ - ويجب في هذا السياق أن تضطلع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، شأنها شأن اللجان الإقليمية، بدور وسيط تجارب التعدادات. وسيمكّن دليل موارد التعداد والمهن الوطنية والخبراء، وسائر الموارد المتاحة، البلدان من الحصول على المعلومات بسهولة أكثر عندما تحتاجها. وينبغي أن تشجع شعبة الإحصاءات وتدعم تبادل الخبرات بين البلدان ذات المصالح المتبادلة داخل المناطق الإقليمية وعبرها، كما هو الحال بين بلدان السوق المشتركة (بلدان المخروط الجنوبي) وبوليفيا وشيلي.

المرفق الثاني

مشروع قرار عن البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يذكّر بقراره ١٩٩٥/٧ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥، الذي طلب فيه إلى الأمين العام الشروع في وضع برنامج عالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٠٠ وحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعهد بإجراء تعدادات السكان والمساكن خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤، وبقراراته السابقة التي تؤيد البرامج العشرية السابقة،

وقد استعرض الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء بغية إجراء تعدادات السكان والمساكن كجزء من البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٠٠ والاضطلاع أيضا بأنشطة الأمم المتحدة ووكالات التمويل دعما للجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد،

وإذ يقر بما تكتسيه جولة عام ٢٠١٠ المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن من أهمية متزايدة من حيث تلبيتها الاحتياجات إلى البيانات اللازمة لأنشطة متابعة مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في نيويورك من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة من ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين من ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي عقد في اسطنبول من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وغير ذلك من الاجتماعات الإقليمية والوطنية،

وإذ ينظر في ما يكتسيه تعداد السكان والمساكن من أهمية في إعداد مجموعة أساسية قيِّمة من البيانات والمعلومات الوطنية الضرورية للتخطيط الاجتماعي الاقتصادي وللحكم الجيد،

وإذ يشدد على أن التعدادات الدورية للسكان والمساكن تشكل بالنسبة إلى كل بلد في مجمله ولكل مجال إداري فيه أحد المصادر الأساسية للبيانات اللازمة للتخطيط الإنمائي الفعال، ولرصد القضايا السكانية والاتجاهات والسياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية،

١ - **يؤيد** البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ الذي يتألف من عدد من الأنشطة الرامية إلى تأكيد قيام الدول الأعضاء بتعداد السكان والمساكن مرة واحدة على الأقل خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤؛

٢ - **يحث** الدول الأعضاء على إجراء تعدادات للسكان والمساكن ونشر نتائج التعدادات بوصفها مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات للتخطيط والتنمية في المناطق الصغيرة وعلى الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛ وإتاحة نتائج التعدادات لأصحاب المصالح الوطنيين، فضلا عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية المعنية للمساعدة في إعداد الدراسات المتعلقة بالقضايا والبرامج السكانية والبيئية والاجتماعية الاقتصادية؛

٣ - **يشدد** على أهمية البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ لأغراض التخطيط الاجتماعي الاقتصادي ويطلب مزيدا من الدعم لهذا البرنامج؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام تنفيذ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠.

المرفق الثالث

استنتاجات وتوصيات اجتماع فريق خبراء الأمم المتحدة لاستعراض القضايا الجوهرية المتصلة بالتخطيط لجولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن

توصيات عامة

١ - دعا فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ إلى تنقيح مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة لتعدادات السكان والمساكن لجولة تعداد عام ٢٠١٠ واستكمالها عند الضرورة، ونوه بأهمية الحرص على إتمام هذه المهمة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨.

٢ - في إطار التخطيط لجولة تعداد عام ٢٠١٠، دعا فريق الخبراء شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة إلى تيسير تبادل المعلومات وتوفير التوجيهات، من خلال الكتيبات والأدلة والرسائل الإخبارية والتبادل الإلكتروني والاجتماعات وحلقات العمل وموقع الشعبة على الإنترنت، بشأن المسائل الجوهرية ذات الصلة بالتعدادات لما فيه فائدة المكاتب الإحصائية الوطنية. وينبغي لشعبة الإحصاءات، في هذا الصدد، أن تنقح الأدلة المتعلقة بالتعدادات وتستكملها.

٣ - كما طُلب أن تساعد شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ في تعيين المكاتب الإحصائية الرئيسية التي يمكنها أن تعدّ التقارير التقنية الشديدة الأهمية بشأن المسائل المزمع معالجتها.

٤ - وأقر الخبراء بأن الاستعانة بمصادر خارجية قد أصبحت ممارسة شائعة في عمليات التعداد وفي استعمال تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم دعوا فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ إلى ما يلي:

(أ) وضع مبادئ توجيهية ومعايير من أجل صياغة وتصميم الأطر المرجعية المتصلة بإبرام عقود الاستعانة بمصادر خارجية في عمليات التعداد، وبإدارة هذه العقود؛

(ب) تيسير التبادل الفعال للخبرات الوطنية في هذا الصدد.

٥ - وشدّد اجتماع فريق الخبراء على إعداد مبادئ توجيهية بشأن التخطيط لتقييم عملية التعدادات وإدارتها في مختلف مراحل عمليات التعداد، فضلا عن المبادئ التوجيهية المتصلة بمنهجية تقييم نوعية نتائج التعداد.

٦ - وأولى الخبراء الحاجة إلى تنسيق المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني وتبادلها اهتماما خاصا. وطلب اجتماع فريق الخبراء إلى فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ إصدار توصيات بشأن السبل التي من خلالها تستطيع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على الدعمين التقني والمالي الضرورين من أجل التخطيط لعمليات تعداد محددة. وجرى في هذا الصدد التشديد بشكل خاص على مشاركة الدول الأعضاء مشاركة نشطة، وإنشاء صندوق استئماني تعنى بتنسيق شؤونه شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بما يضمن توفير الخدمات والمعلومات بشكل فعال حسن التوقيت وتبادلها في ما بين الدول الأعضاء.

٧ - وشدّد اجتماع فريق الخبراء على حاجة الحكومات إلى ضمان مراعاة التعداد الفوارق الجنسانية، وعلى أهمية توفر البيانات مبوبة بحسب نوع الجنس بعد تنقيح التعاريف. وهذه البيانات ضرورية من أجل صياغة السياسات المتعلقة بنوع الجنس على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

القضايا الناشئة والمواضيع الأساسية المشمولة بالتعدادات

٨ - وضع الخبراء التوصيات التالية في ما يتعلق بالقضايا الناشئة والمواضيع الأساسية المشمولة بالتعدادات:

(أ) ضرورة إنشاء فريق خبراء فرعي يهدف إلى استعراض المعايير والأطر (المواضيع والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات والطرائق) أو استكمالها أو تطويرها لإعداد مجموعة النواتج الأساسية الضرورية ومجموعة المواضيع الأوسع ذات الأهمية والاهتمام العامين؛

(ب) ينبغي تنقيح قائمة المواضيع الواردة في ''المبادئ والتوصيات'' لكي تصبح على أكبر قدر من الشمولية، مع أخذ مختلف الظروف الإقليمية والوطنية في الاعتبار. ولما كان الخبراء يقرّون إقرارا كاملا بعدم انطباق كل المواضيع على جميع الظروف الإحصائية الوطنية وبأن حجما واحدا لا يناسب الجميع، فقد اقترحوا بأن توفِّر ''المبادئ والتوصيات'' توجيهات بشأن كيفية إدراج المواضيع في التعدادات بما يتفق والظروف الوطنية؛

(ج) ينبغي أن تتضمن ''المبادئ والتوصيات'' المنقحة مجموعة من المعايير لكي تسترشد بها السلطات الوطنية المعنية بالتعداد لدى تحديد إمكانية تطبيق ومدى ملاءمة تجميع

البيانات المتعلقة بكل موضوع من المواضيع من خلال التعداد، وأيضا توفير توجيهات بشأن توقيت الاستعانة بمصادر بديلة عن التعداد؛

(د) ينبغي أن توفر ''المبادئ والتوصيات'' توجيهات بشأن تقييم مستوى تبويب النتائج المطلوبة بغرض التمييز بين المواضيع التي تحتاج إلى بيانات على الصعيد الوطني وتلك التي تحتاج إلى بيانات على الصعيد الإقليمي والنظر في الممارسات الفضلى لدى تلبية الاحتياجات الإحصائية للمناطق الصغيرة. كما ينبغي أن تقترح التوصيات مصادر بديلة من البيانات فضلا عن الإشارة إلى مدى ملاءمة استعمال استمارات التعداد القصيرة والطويلة للمواضيع، بحسب كمية التفاصيل المطلوبة؛

(هـ) تشكيل فريق خبراء فرعي من أجل تحديد مجموعة أساسية من النواتج من أجل الحصول على الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية التي ينبغي أن يوفرها النظام الإحصائي، بما في ذلك تعدادات السكان والمساكن. ويجب أن تعكس مجموعة النواتج الأساسية هذه، غير المرتبطة بمصدر وحيد للبيانات، وقدر الإمكان، الاحتياجات الأساسية من البيانات لدى البلدان، وأن تسمح بمقارنة البيانات دوليا انطلاقا من مفاهيم وتعاريف وتصنيفات مشتركة.

التصاميم البديلة للتعدادات

٩ - خلص اجتماع فريق الخبراء إلى الحاجة إلى الفهم الكامل للآثار المترتبة على اتخاذ تصاميم بديلة للتعدادات ما دامت الحاجة قائمة إلى تعلم المزيد. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الخبراء إلى أن النهج البديلة تحظى بعناية كبيرة، على أنه يلاحظ في الوقت نفسه أن بلدانا عديدة تعتمد على وسائل التعداد التقليدية التي ما زالت موثوقة ومجدية من حيث التكلفة إذا ما استعملت بالشكل الملائم. وأوصي من ثم بتوخي الحذر لدى تنقيح المبادئ والتوصيات خشية الإفراط في التشديد على النهج البديلة لأن بعضا من صانعي السياسات والهيئات الوطنية المعنية بالميزانية قد يفسر هذا الأمر باعتباره إشارة إلى أن التعداد التقليدي لم يعد وسيلة ناجعة. وفي هذا الصدد، خلص اجتماع فريق الخبراء إلى أن بلدانا عديدة لا تزال تعتمد على نهج التعداد التقليدي، وأوصوا بما يلي:

(أ) ينبغي أن تعمل شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة كمركز لتبادل المعلومات المتعلقة بتصاميم التعداد البديلة وكمرجع للبيانات الوصفية للإبلاغ عما يحدث من تحولات في نهج التعداد؛

(ب) ينبغي تشكيل فريق عامل لوضع مبادئ توجيهية يمكن أن تساعد البلدان في اعتماد تصاميم التعداد البديلة، مع عرض مزايا كل تصميم من التصاميم ومساوئه. وينبغي أن يتضمن العمل تحديد متطلبات دنيا للتطبيق الناجح لكل تصميم من تصاميم التعداد البديلة. وفي هذا الصدد، يتعين على شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة، بمساعدة فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، تحديد المؤسسات التي يمكنها أن تؤدي أدوارا ريادية في وضع مبادئ توجيهية لتطبيق تصاميم بديلة محددة للتعداد؛

(ج) ينبغي تشكيل فريق خبراء فرعي من أجل استعراض القسم دال المعنون ''استعمالات في إطار برنامج متكامل لجمع البيانات وتصنيفها'' من الفصل الأول من ''المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن لعام ١٩٩٨''. ومن شأن هذا الفريق أن يستعرض الوحدات والأطر الإحصائية ويضع المبادئ التوجيهية المتصلة بدور تعدادات السكان والمساكن والمنشآت والتعدادات الزراعية ضمن نظام متكامل للإحصاءات؛

(د) ينبغي تشكيل فريق تقني لوضع مبادئ توجيهية تتعلق باستعمال البيانات الإدارية للأغراض الإحصائية بما يضمن السرية فيما يتصل باستعمال هذا المصدر؛

(هـ) ينبغي تنظيم سلسلة من حلقات العمل بشأن مختلف أوجه تصاميم التعداد البديلة، لدى توافر معلومات جديدة؛

(و) ينبغي استعراض ما للتعدادات السجلية من آثار على عملية وضع أطر الاستقصاءات الوطنية بطريقة العينة.

استخدام تكنولوجيا المعلومات

١٠ - في إطار استعراض مسألة استخدام تكنولوجيا المعلومات في التعدادات الوطنية ومناقشتها، أوصى الخبراء بما يلي:

(أ) ينبغي أن يضع فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ مبادئ توجيهية مفصلة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات التعداد، وإلغاء الضوء على المزايا والمساوئ. كما ينبغي أن توفر المبادئ التوجيهية تقييما لمدى ملاءمة شتى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لأغراض التعداد في مختلف الظروف الوطنية، وإرشادات بشأن كيفية تنظيم مسألة الاستعانة في أنشطة التعداد بمصادر خارجية لتكنولوجيا المعلومات؛

(ب) ينبغي أن تتوخى البلدان الحذر، لدى اتخاذ قرارات بشأن نوع تكنولوجيا المعلومات المراد تطبيقها وطبيعة عمليات التعداد المعنية بها، في تقدير المنافع والعوائق الخاصة بكل حالة من حالات التطبيق. كما ينبغي الأخذ بهذه التكنولوجيات تدريجيا وبشكل متزايد وفقا لمجموعة من الأولويات؛

(ج) وقد اتضحت مزايا ما تمّ بين البلدان من تبادل للخبرات والمعدات والبرامج الحاسوبية، بما في ذلك تدريب الموظفين وتقديم الدعم، في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومن ثم يتعين على شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة أن تيسّر هذا النوع من المبادلات؛

(د) يتعيّن على شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة أن تستكمل الأدلة المتوافرة ذات الصلة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في التعداد، آخذة بعين الاعتبار الدروس المكتسبة من جولة تعداد عام ٢٠٠٠ وآخر المستجدات في هذا المجال.

نتائج التعداد وكيفية التعريف بها واستعمالها ونشرها

١١ - أصدر اجتماع فريق الخبراء التوصيات التالية بشأن كيفية التعريف بنتائج التعداد واستعمالها ونشرها:

(أ) ينبغي مستقبلا عقد اجتماعات لبحث أهمية النظر في مزايا ومساوئ استعمال أنشطة التعداد لأغراض غير إحصائية، مع الإحاطة علما بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في ما يتعلق بالآثار المترتبة على مسألتي السرية وثقة الجمهور؛

(ب) ينبغي تشكيل فريق خبراء فرعي من أجل إعداد مبادئ توجيهية تتعلق بنشر نتائج التعداد والعلاقات العامة، بغرض ''إبراز النواحي القيِّمة'' في التعدادات. وينبغي أن تتضمن هذه المبادئ التوجيهية، ضمن ما تتضمنه، المبادئ التوجيهية المتصلة بتخطيط النواتج وإعداد النشرات وغيرها من الإعلانات المتعلقة بتوافر البيانات، والمتصلة بالسبل الرامية إلى تحسين التبادل الإلكتروني للنواتج. كما ينبغي أن تتضمن هذه المبادئ التوجيهية وسائل تتعلق بالحفاظ على سرية البيانات وبخاصة لدى نشر الإحصاءات الفردية والمتعلقة بالمناطق الصغيرة؛

(ج) بهدف زيادة مستوى إبلاغ جهاز الحولية الديمغرافية ببيانات التعدادات بحسب البلدان، ينبغي لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة أن تنظر في مدى توافر البيانات اللازمة بالرجوع إلى مواقع البلدان على الإنترنت وأن تنسق طلبات البيانات المتعددة التي ترد

من مختلف مؤسسات الأمم المتحدة بهدف الحد من ازدواجية الطلبات المرسلة إلى البلدان والتداخل فيما بينها. ومن شأن هذه الخطوة أن تخفف من عبء الرد الذي يقع على عاتق البلدان؛

(د) ينبغي تنظيم حلقات عمل أو اجتماعات فيما يتعلق باستعمال نتائج التعداد من أجل المساعدة على تعزيز قيمة بيانات التعداد بتدريب المستعملين بمختلف مستوياتهم وتوجهاتهم. ومن المرجح أن يقدم هؤلاء المستعملون معلومات جوهرية تتعلق بتخطيط التعدادات القادمة.

المرفق الرابع

الأطر المرجعية لفريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠

معلومات أساسية

١ - أوصت اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين بتشكيل فريق خبراء دولي للتركيز على المسائل الجوهرية المتصلة بالتخطيط للجولة التالية من تعدادات السكان والمساكن. وأقرّت اللجنة بأن برنامج التعداد الذي يجري كل عشر سنوات التابع لشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة لا يمكن أن يغطي كافة المواضيع الناشئة، ومن ثم طلبت اللجنة إلى فريق الخبراء تحديد الأولويات في اجتماعه الأول. والهدف الرئيسي لفريق الخبراء هذا هو تحديد نواتج ملموسة لتطوير البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠.

دور فريق الخبراء

٢ - يتمثل دور فريق الخبراء، في التخطيط للبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠، فيما يلي:

(أ) استعراض المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ والحرص على استكمالها، بإدخال القدر المنجز من المهام المحددة أدناه؛

(ب) إعداد مجموعة أساسية لازمة من نواتج المعلومات الديمغرافية والاقتصادية الاجتماعية ينبغي أن توفرها تعدادات السكان والمساكن و/أو النظم الإحصائية الأخرى. وينبغي أن تعكس مجموعة النواتج الأساسية هذه، قدر الإمكان، احتياجات البلدان الضرورية إلى البيانات وأن تسمح بمقارنة البيانات دوليا؛

(ج) استعراض المواضيع والمقاييس والمفاهيم والتعاريف والطرائق واستكمالها. ويتوخى أن يكون هدف فريق الخبراء استكمال أو تطوير المقاييس والأطر المناسبة (المواضيع والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات والطرائق) لأغراض مجموعة النواتج الأساسية اللازمة والمجموعة الأوسع من المواضيع ذات الأهمية والاهتمام العامين؛

(د) تشجيع البلدان، بقدر الإمكان ضمن السياق الإحصائي الوطني، على التركيز على مجموعة النواتج الأساسية اللازمة من حيث ارتباطها بالتعدادات، واستعمال الاستقصاءات والنظم الإدارية لأغراض تحديد البيانات الضرورية الأخرى، إذا لم تكن مدرجة في التعداد الوطني؛

(هـ) إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخطيط لتقييم عملية التعداد وتنظيمها، ووصف الممارسات الفضلى للتقييم في مختلف مراحل عمليات التعداد، فضلا عن المبادئ التوجيهية المتصلة بالمنهجية (بما في ذلك استقصاءات ما بعد التعداد) من أجل تقييم نوعية نتائج التعداد؛

(و) التعريف بالمتطلبات الأساسية والمبادئ التوجيهية والمعايير الملائمة لاعتماد تصاميم ومصادر بديلة للتعداد، مع التشديد على أن هذه النهج البديلة لا تنطبق في الظروف الوطنية كافة. ويتضمن ذلك، ضمن أمور أخرى، مقارنة المصادر والنهج العديدة، إلى جانب المبادئ التوجيهية المتعلقة بدمج مختلف المصادر والنهج حرصا على تقديم النواتج بطريقة علمية؛

(ز) استعراض الوحدات الإحصائية والأطر الإحصائية، لتوفير مبادئ توجيهية بشأن دور تعدادات السكان والمساكن والمنشآت والتعدادات الزراعية ضمن نظام متكامل من الإحصاءات؛

(ح) شرح وإتاحة مبادئ توجيهية تتعلق بالخيارات القائمة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة مراحل عملية التعداد. وينبغي للمبادئ التوجيهية أن تتوخى ضمان تقديم نواتج التعداد بطريقة علمية وتبادل البيانات بشكل فعال، بما في ذلك توفير الإرشادات المتعلقة باستعمال البيانات الوصفية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات لأغراض الرصد؛

(ط) استحداث وتيسير التبادل والتقاسم الدوليين للمواد والموارد والمعلومات بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات، من أجل تعزيز الاضطلاع بعمليات فعالة والتوصل إلى نواتج موثوقة في كافة مراحل التعداد؛

(ي) وضع مبادئ توجيهية ومعايير من أجل صياغة وتصميم الأطر المرجعية لعقود الاستعانة بمصادر خارجية ذات صلة بعمليات التعداد، وتنظيم هذه العقود؛ وتيسير تبادل الخبرات الوطنية الفعالة في هذا الصدد. كما ينبغي أن تعالج المبادئ التوجيهية مسائل جوهرية من قبيل الخصوصية والسرية والدقة؛

(ك) إعداد مبادئ توجيهية تتعلق بالنشر والعلاقات العامة، بغرض ''إبراز النواحي القيِّمة'' في التعدادات. وينبغي أن تتضمن هذه المبادئ التوجيهية، ضمن ما تتضمنه المبادئ التوجيهية المتصلة بتخطيط النواتج وإعداد النشرات وغيرها من الإعلانات المتعلقة بتوافر البيانات، وأن تشمل توفير السبل الرامية إلى تحسين التبادل الإلكتروني للنواتج؛

(ل) ينبغي أن ينظر الفريق، في إطار عمله، وأن تنظر الأفرقة العاملة المرتبطة به في إطار عملها، في الأنشطة ذات الصلة المضطلع بها في مناطق أخرى باتجاه القيام بجولة تعدادات عام ٢٠١٠، وأن يحرص على أخذ وجهات النظر الإقليمية بعين الاعتبار لدى صياغة ''المبادئ والتوصيات''. وفي هذا ما يضمن إتمام عملية التشاور على أوسع نطاق ممكن، وتفادي الازدواجية والتوصل إلى استعمال أكثر كفاءة لموارد التعداد المتاحة؛

(م) تنسيق المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني وتبادلها، ووضع توصيات بشأن السبل التي تستطيع من خلالها الأمم المتحدة ومؤسساتها مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على الدعمين التقني والمالي الضروريين من أجل التخطيط لعمليات تعداد محددة، مع التشديد بشكل خاص على مشاركة الدول الأعضاء مشاركة نشطة وقيام شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بتأسيس صندوق استئماني بما يضمن توفير الخدمات والمعلومات بشكل فعال حسن التوقيت وتقاسمها في ما بين الدول الأعضاء لدى إجراء التعدادات. وينبغي أن تشارك في ذلك الوكالات والجهات المانحة القادرة على المساهمة في تزويد البلدان بالموارد التقنية والمالية.

العملية

٣ - سيعمل فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ على ما يلي:

(أ) تقديم الأطر المرجعية هذه إلى اللجنة الإحصائية لكي توافق عليها في أثناء انعقاد دورتها السادسة والثلاثين؛

(ب) الاستعانة بأفرقة عاملة متخصصة وبالأنشطة ذات الصلة للجان الإقليمية من أجل البت في المسائل التقنية المبينة أعلاه في البنود ٢ (ب) إلى (ك) عن دور فريق الخبراء[أ]، وغيره حسب المقتضى. وترفع الأفرقة العاملة تقاريرها إلى فريق الخبراء ويتوصل هذا الفريق بدوره إلى استنتاجات ويقدم توصيات محددة إلى اللجنة الإحصائية لاتخاذ إجراءات بشأنها؛

(ج) الحرص على الشفافية والتعاون في كافة المراحل التي تمر بها الأفرقة العاملة، والتماس ردود الفعل من مختلف مناطق العالم وأخذ التطورات الحاصلة فيها بعين الاعتبار؛

(د) النظر في النواتج الصادرة عن هذه الأفرقة العاملة بغية اتخاذ قرار بشأن التوصيات المراد إدراجها في تنقيح المبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن واستكمالها (البند ٢ (أ)).

التوقيت

٤ - يحدد فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ توقيت مختلف النواتج، على ضوء كمية العمل ومستوى التشاور المطلوب. وستعمل شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة كأمانة لفريق الخبراء. وقد طلب فريق الخبراء بأن تبدأ شعبة الإحصاءات في أقرب وقت ممكن التخطيط الأولي لتشكيل الأفرقة العاملة، آخذة بعين الاعتبار الحاجة إلى:

(أ) تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات في أقرب وقت ممكن في ما يتعلق بعمل اللجان الإقليمية والأفرقة العاملة الأخرى وتوفير المسودات على أوسع نطاق ممكن بوسائل عدة، بما في ذلك التوزيع الإلكتروني والنشر على موقع شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وذلك قبل وضعها في صيغتها النهائية؛

(ب) تقديم المسودة المستكملة لـ ''المبادئ والتوصيات لتعدادات السكان والمساكن'' لكي توافق عليها اللجنة الإحصائية في أثناء انعقاد دورتها الثامنة والثلاثين (آذار/مارس ٢٠٠٧). ويوضع استكمال ''المبادئ والتوصيات لتعدادات السكان والمساكن'' في صيغته النهائية في كافة لغات الأمم المتحدة في موعد أقصاه عام ٢٠٠٨.

الحواشي

(أ) سيشكل البندان ٢ (ل) و (م) جزءا من التخطيط الأساسي الذي يضعه فريق الخبراء المعني بالبرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠.